دور صندوق النقد الدولي في نمو الدول الإسلامية النامية: مع التركيز على الحالة العراقية في منظور الاقتصاد الإسلامي

ابراهيم مهدي عارف

قسم ادارة الطاقة والنفط والغاز، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة چرمو، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص– يهدف هذا البحث إلى تحليل دور صندوق النقد الدولي كمنظمة اقتصادية عالمية في الاقتصاد العراقي، من خلال دراسة مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم، الدين العام، والشفافية خلال المدة (2005–2025)، مع تقييم هذه التجربة في ضوء رؤية الاقتصاد الإسلامي، ويركز البحث على إبراز مدى نجاح برامج ووصفات الصندوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويشمل مقارنة النتائج العراقية بتجارب أخرى في دول إسلامية نامية.

واعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة دور صندوق النقد الدولي في تنمية الدول الإسلامية النامية مع التركيز على الحالة العراقية، بالاستناد إلى البيانات الاقتصادية الرسمية والتقارير الدولية، إضافة إلى الأدبيات العربية والأجنبية ذات الصلة، مع إدماج الرؤية الإسلامية كإطار نقدي بديل لقياس فاعلية تلك البرامج والوصفات، وتوصلت النتائج إلى أن برامج ووصفات صندوق النقد الدولي أسهمت نسبيًا في السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار قصير الأجل في بعض المؤشرات المالية، غير أن أثرها على النمو والتنمية المستدامة كان محدودًا، كما ظل الدين العام والاعتماد على النفط من أبرز مظاهر هشاشة الاقتصاد العراقي، ولم تُسفر برامج ووصفات الصندوق عن تحسن جوهري في مستويات الحوكمة والشفافية، ومن منظور الاقتصاد الإسلامي، تُعد قروض الصندوق القائمة على الفائدة مصدرًا للتبعية الاقتصادية، وتتناقض مع مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة والاستقلال المالي.

وخلص البحث إلى أن تجارب الدول الإسلامية النامية مع الصندوق، بما في ذلك العراق، لم تكن موفقة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يستلزم البحث عن بدائل تمويلية أكثر عدالة واستدامة، مثل أدوات التمويل الإسلامي والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الدول الإسلامية النامية، الاقتصاد العراقي، الاقتصاد الإسلامي، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

إن دور المنظمات الاقتصادية الدولية، ومن ضمنها صندوق النقد الدولي، تثير جدلاً واسعاً في تنمية اقتصاديات الدول النامية، بما فيها الإسلامية، بالرغم من تقديم مساعدات فنية وتمويلات مشروطة، إلا أنها أحياناً تفرض نماذج تنموية موحدة لا تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة لتلك الدول، لا سيما الإسلامية منها، ومن أهم إشكاليات الجوهرية لسياسات صندوق النقد في الدول الإسلامية هي المتعلقة بآليات التمويل، وفي مقدمتها الاعتماد على الفائدة (الربا) في الديون المقدمة للدول النامية، حيث يرى الفكر الإسلامي إن هذه الفوائد أداة لإدامة التبعية السياسية والاقتصادية أكثر من أن تكون وسيلة لتحقيق تنمية حقيقية. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات تقدم مساعدات مالية وفنية، إلا أن تأثيراتها على الاستدامة الاقتصادية والتطوير المستدام في هذه الدول تبقى محل تساؤل، يتركز الدور الرئيسي لهذه المنظمات على تحقيق الاستقرار المالي في الأجل القصير، بينما يُنظر إلى معالجتها للمشاكل الاقتصادية العميقة على أنها محدودة.

وفيما يتعلق بالعراق، الذي يعد نموذجًا لدولة إسلامية نامية، يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات، أبرزها الاعتماد الكبير على عائدات النفط، إلى جانب الصراعات السياسية والاقتصادية المستمرة، وذلك رغم مساعدات صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى دعم الاستقرار المالي وتحقيق بعض الإصلاحات، إلا أن النتائج كانت محدودة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى الحوكمة والشفافية.

كما أن العراق ليست الدولة الإسلامية الوحيدة التي تعاونت مع صندوق النقد من أجل تنمية اقتصادياتها، بل شهدت العديد من الدول النامية الإسلامية وجود مساعدات متكررة من قبل صندوق النقد الدولي، بغية معالجة أزمات موازين مدفوعاتها، أو الحد من التضخم، أو تحقيق الاستقرار المالي، ومع هذا، يبقى مدى فاعلية هذه المساعدات محل نقاش وجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية بين من يراها ضرورة اقتصادية وأخرى يعتبرها اداة للهيمنة المالية.

ويكتسب هذا البحث أهميته في التركيز على العراق كحالة تجريبية لتقييم دور مساعدات صندوق النقد الدولي، خلال المدة (2005-2025)، وتزداد هذه الأهمية في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وتزايد الاعتماد على المنظمات الاقتصادية العالمية، ولا يخفى بأن الحالة العراقية نموذج معقد تعكس التحديات التي تواجه الدول الإسلامية النامية، من طبيعته الريعية التي تعتمد على عائدات النفط بشكل شبه كامل، إلى ما شهده وتشهده من صراعات وتذبذبات سياسية واقتصادية طويلة الأمد، فمن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المحورية كالناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والدين العام، ومؤشر الشفافية، يسعى هذا البحث لتوضيح الأبعاد المختلفة لتأثير برامج صندوق النقد الدولي، مع التركيز ما إذا كانت تلك البرامج قد دعمت مسار التنمية الشاملة والمستدامة، أم أنها كرست بعض التحديات القائمة.

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 12، العدد 3(2026)؛ عدد الصفحات (11)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v12n3y2026.pp38-48

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 1 تشرين الأول 2025؛ قُبل في 16 تشرين الثاني 2025؛ نُشرت في 15 تموز 2026؛

البريد الإلكتروني للمؤلف: Ibrahim.arif@chu.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2026 ابراهيم مهدي عارف. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

مشكلة البحث:

يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما مدى إسهام برامج ووصفات صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية العراقية، خلال فترة تقديمه؟
- هل أثرت برامج ووصفات الصندوق في معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصاد العراقي، أم أنها كرست اختلالات قائمة؟
- هل أن سياسات الصندوق متوافقة مع خصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية النامية؟
- هل من الممكن أن يقدم الصندوق بدائل عملية قادرة في تحقيق تنمية حقيقية متوافقة مع خصوصيات هذه الدول؟

فرضيات البحث

انطلاقا من مشكلة البحث فإن فرضية البحث تتمثل بالآتي:

- إن برامج ووصفات صندوق النقد الدولي في العراق أسفرت عن فوائد واستقرار مالي جزئي ومؤقت لم تحقق نمواً اقتصادياً جوهرياً ومستداماً في المؤشرات الاقتصادية والتنموية الرئيسة، بل ارتبطت بسياسات تقشفية، والتي تسببت بتكاليف اجتماعية واقتصادية انعكست سلباً على مستويات المعيشة وازدياد الطبقات الفقيرة هشاشة.
- إن سياسات الصندوق تفتقر إلى تكيف منهجي حتى توافق الخصوصيات السياسات والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية النامية، مما يضعف فعالياتها في تحقيق تنمية مستدامة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان وتحليل طبيعة برامج ووصفات لصندوق النقد الدولي في العراق كدولة إسلامية نامية.
- تقييم أثر سياسات صندوق النقد في العمل على المؤشرات الاقتصادية الكلية من كالناتج الملحي والتضخم والدين العام والشفافية.
- استخلاص دروس أوسع حول علاقة الدول افسلامية النامية مع المنظمات الاقتصادية العالمية.

منهج البحث:

يتبع هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث يتم تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي مثل النمو، التضخم، الدين العام، والشفافية خلال المدة 2005–2025 لتقييم أثر برامج ووصفات صندوق النقد الدولي، ومقارنة التجربة العراقية مع تجارب أخرى في الدول الإسلامية النامية بهدف استخلاص الدروس والاستنتاجات، بالإضافة إلى دمج الرؤية الاقتصادية الإسلامية كإطار نقدي بديل، لتقييم مدى توافق برامج ووصفات الصندوق مع مبادئ العدالة المالية والاستقلال الاقتصادي التي يؤكدها الاقتصاد الإسلامي.

نطاق وحدود البحث:

مكانيا : دولة العراق

زمانيا : المدة الممتدة بين (2005-2023) .

هيكل البحث:

من أجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الاطار النظري والمفاهيمي للمنظمات الاقتصادية الدولية وصندوق النقد الدولي والهيكل التنظيمي وآليات عمله، والمبحث الثاني يخص دور الصندوق في تنمية الدول الاسلامية النامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه، والمبحث الثالث والأخير يتطرق الى أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول
صندوق النقد الدولي

اولاً: نشأة وتطور صندوق النقد الدولي (IMF)

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة إلى إعادة بناء النظام النقدي الدولي وتعزيز الاستقرار في العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول، تنافست بريطانيا والولايات المتحدة حول إنشاء نظام نقدي عالمي، حيث اقترحت بريطانيا مشروع "جون مايزد كينز" لإنشاء اتحاد للمقاصة الدولية، بينما قدمت الولايات المتحدة مشروع "هاريكتر" لتأسيس احتياطات دولية لتثبيت النقد، في يوليو 1944، تم اعتماد نظام نقدي دولي جديد من خلال اتفاقية بريتن وودز، التي وضعت أسس التعاون الدولي وأعلنت إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية رئيسية، هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فصندوق النقد الدولي أُسس رسمياً في 25 ديسمبر 1945 بمشاركة 45 دولة، يهدف إلى إدارة النظام النقدي العالمي، تطبيق السياسات النقدية الدولية، تحقيق الاستقرار، ومعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وأهداف أخرى ثانوية تتكون من تشجيع النظام الاقتصادي المستدام وتقليص الفقر وبناء القدرات. (Michele& John, 1982,197)

كما أسفرت اتفاقية بريتون وودز عن إنشاء نظام أسعار صرف ثابتة، حيث أُقرت سياسات تهدف إلى تثبيت أسعار الصرف باعتبارها عنصراً أساسياً لاستقرار التجارة الدولية، ووافقت الدول الأعضاء على ربط عملاتها بالقوة الشرائية للدولار، مع السماح بتذبذب محدود بنسبة ±1%، وأتاحت الاتفاقية للدول إمكانية تحويل العملات المحلية إلى عملات أجنبية قابلة للتحويل. كما لعب صندوق النقد الدولي دور الحارس الرئيسي لضمان الالتزام بالقوانين وتطبيق النظام النقدي الدولي بفعالية. (سعيد، 2013، 43

بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 والانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، تغير الدور التقليدي لصندوق النقد الدولي من الإشراف المباشر على أسعار الصرف، إلى الاضطلاع والتركيز بدور أوسع في المراقبة العامة للأوضاع الاقتصادية الكلية والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي الدوليين، ويشير الاقتصادي جوزيف ستيغليتز، إلى مفارقة لافتة في هذا التحول، إذ إن الصندوق تأسس استنادًا إلى الفكر الكينزي الذي انطلق من ضرورة التدخل والرقابة للحد من إخفاقات السوق الحرة، غير أنه تحول لاحقًا إلى أحد أبرز المدافعين عن هيمنة السوق المطلقة.(Stiglitz, 2002, 17)

ثانياً: آلية عمل صندوق النقد الدولي

تقوم آلية عمل صندوق النقد الدولي على مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الحوكمة الاقتصادية في الدول الأعضاء، فمنذ اعتماده سياسة رسمية بشأن الحوكمة الاقتصادية عام 1997، ركّز الصندوق على تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، بوصفها عناصر أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (هاشم،2018، 71). ويركز الصندوق في هذا الإطار على ثلاثة مجالات رئيسة: (العبدلي وغيدان، 2018، 65)

1- **الرقابة الاقتصادية**: حيث تتابع التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع اصدار تقارير دورية أبرزها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والذي يصدر سنوياً. (International Monetary Fund, 2025)

2- **تنمية القدرات والمساعدة التقنية**: حيث يقدّم الصندوق الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء بغية تطوير مؤسساتها الاقتصادية وتعزيز كفاءتها المؤسسية.(International Monetary Fund, 2025, Capacity De Graham (Birda,velopment

3- **برامج الإقراض:** حيث يمنح الصندوق قروضاً للدول الأعضاء التي تواجه أزمات في ميزان المدفوعات، بما يتيح لها تمويل وارداتها الأساسية وحماية عملتها الوطنية، شريطة أن تُربط هذه القروض عادةً بحزم إصلاح اقتصادي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المقترِضة.(International Monetary Fund, 2025, Lending)

وعند انضمام أي بلد إلى صندوق النقد الدولي يحق له حصة عضوية، وذلك استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية كحجم الدخل القومي، وحجم الصادرات والواردات، ومستوى الاحتياطيات الرسمية، وتُعد الحصة المحدد الرئيس لقوة التصويت التي يمتلكها العضو، هذا فضلاً عن دورها في تحديد حجم التزاماته المالية وحقه في الاستفادة من موارد الصندوق، ويشترط لإجراء أي تعديل في نظام الحصص موافقة أغلبية لا تقل عن ثلاثة أخماس الدول الأعضاء، شريطة أن تمثل ما نسبته 85% من مجموع القوة التصويتية (العبدلي وغيدان، 2018، 43).

عند النظر إلى البنية التنظيمية لصندوق النقد الدولي وأجهزتها التنفيذية والاستشارية، يبين أن الصندوق يعمل وفق منظومة مؤسسية معقدة تتيح لجميع الأعضاء المشاركة الاسمية، غير أن الواقع العملي يظهر عن تفاوت واضح في النفوذ، حيث تميل موازين القرار لصالح الدول الكبرى ذات الحصص التصويتية الأعلى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بالغالبية في الأصوات، بحيث تكون أكثر من 16% من الأصوات، ومن هنا تبرز إشكالية واضحة عند دراسة دور الصندوق في التنمية، خاصة بالنسبة للبلدان الإسلامية النامية، إذ إن قدرتها على التأثير في سياساته محدودة مقارنة بمدى تأثرها المباشر بشروطه وبرامجه التمويلية، وعليه، يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل الكيفية التي انعكست بها سياسات الصندوق وبرامجه على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

والجدول رقم (1) يشير إلى الحصص التصويتية لأكبر عشر دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث أن الولايات المتحدة تشكل أعلى نسبة حصة بـ(17.43%)، والمملكة العربية السعودية أدنى نسبة حصة بـ (2.01%)، ويوضح الجدول التركيز الواضح للقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي بيد عدد قليل من الدول الكبرى، مما يعكس الفجوة في النفوذ التمثيلي بين الدول الأقوى والنامية، كما أن هذه الحصص تلعب دورًا رئيسيًا في اتخاذ القرارات داخل الصندوق، مما يبرز التفاوت الكبير في النفوذ بين الدول المتقدمة والدول النامية، بما في ذلك الدول الإسلامية النامية.

الجدول رقم (1)

الحصص التصويتية لأكبر عشر دول الأعضاء لصندوق النقد(2010)

الدولة	(%) نسبة الحصة	(%) نسبة الأصوات
الولايات المتحدة	17.43	16.50
اليابان	6.47	6.14
الصين	6.41	6.08
ألمانيا	5.59	5.31
فرنسا	4.23	4.03
المملكة المتحدة	4.23	4.03
الهند	2.75	2.63
روسيا	2.59	2.47
البرازيل	2.32	2.22
المملكة العربية السعودية	2.01	1.90

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير اتفاقية صندوق النقد الموجودة في الموقع الرسمي للصندوق https://www.imf.org/external/pubs

المبحث الثاني
دور صندوق النقد الدولي في تنمية الدول الإسلامية النامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه

بعد استعراض الإطار العام لصندوق النقد الدولي من حيث نشأته وهيكله التنظيمي وآليات عمله، يقتضي البحث الانتقال إلى دراسة الدور العملي للصندوق في تنمية الدول الإسلامية النامية، ويكتسب هذا البحث أهميته من كون الدول الإسلامية تشكل نسبة معتبرة من عضوية الصندوق، سواء من حيث العدد أو من حيث الثقل الاقتصادي والسكاني وتتميز الدول المشتركة بوجود تحديات اقتصادية وتنموية تتمثل في ضعف البنى الإنتاجية، واعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية، هذا فضلاً عن وجود معدلات بطالة مرتفعة وضغوطات المديونية إلى جانب تحديات الاستقرار النقدي والمالي. ومن هنا فإن تحليل دور صندوق النقد الدولي في هذه الدول يستوجب التوقف عند مجالات تدخله الرئيسية، ومدى انعكاس سياساته وبرامجه على مسارات التنمية الاقتصادية فيها.

أولاً: الرقابة الاقتصادية

من أبرز وظائف صندوق النقد الدولي الرقابة الاقتصادية، حيث تركز على متابعة السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء وتقديم التوصيات المناسبة لهم، وذلك من خلال آليات معينة، كالمشاورات الدورية التي حددها المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، كما تقوم بإعداد تقارير تحليلية للدول الأعضاء ومن ثم رفعها إلى مجلس الإدارة، هذا بالإضافة إلى إرسال بعثات مكونة من الخبراء الميدانين الذين يقومون بدراسة التطورات المالية والاقتصادية وتقديم التوصيات الإصلاحية، وان الرقابة في الصندوق تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، وضمان التناسق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وخصوصا في الدول النامية التي من شأنها أن تكون معرضة للأزمات وتقلبات الأسواق الدولية.(IMF, 2012, 33)

وتشير عدد من الدراسات إلى أن هذه الرقابة ذات تأثيرات سياسية واقتصادية لصالح الدول الكبرى، وأنها تُستخدم كأداة لتكريس الشرطية المرتبطة بالقروض التي يمنحها الصندوق.(Lombardi & Woods, . Brookings, 2011, 25-35 (2008, 46

والذي يلاحظ أن الرقابة في الدول النامية لاسيما منها الإسلامية، تتجاوز الأبعاد الفنية إلى أبعاد سياسية واقتصادية، منها مرتبطة بعلاقات القوة داخل الصندوق، ومنها مرتبطة بأخرى سياسية. فقد أشارت دراسات عديدة إلى أن الرقابة غالباً ما تعكس الشروط التي تفرض عند طلب التمويل، ما يجعلها أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو برامج التكيف الهيكلي، حتى وإن تعارضت الأهداف الاجتماعية لتلك الدول أو تعارضت مع الخصوصيات الوطنية. (Lombardi & Woods, 2008, 32)

وقد بين تقرير صادر عن(Brookings Institution) إلى أن الصندوق لديه ممارسات رقابية متباينة، حيث يتعامل بصرامة مع الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، والذي يثير جدلاً واسعاً حول عدالة وحياد هذه الوظيفة التي يقوم بها الصندوق (Brookings, 2011).

ولابد من الإشارة الى أن بعض الباحثين يرون خلاف ماسبق، حيث يقولون بأن الرقابة الاقتصادية للصندوق أسهمت في تحسين شفافية السياسات الاقتصادية في الدول النامية، وأن الرقابة للصندوق في هذه الدول فتحت الإفصاح عن بياناتها المالية والنقدية والعمل على تبني سياسات أكثر انسجاماً مع الاقتصاد العالمي.(Gola, C. & Spadafora, 2009,29)

ولا يمكن الاغفال عن التحديات القائمة والموجودة في الدول النامية خصوصا الإسلامية منها من اختلالات هيكلية في موازنتها وأسواقها المالية، بحيث يبقى التحدي قائماً بين تطبيق القواعد الصارمة للصندوق تجاه الدول النامية الإسلامية وبين فهم الاحتياجات لهذه الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية بنيوية متراكمة تمنعها من تحقيق الاستقرار والنمو في الوقت ذاته.

وفي هذا الإطار نشير إلى دولتين اسلاميتين ناميتين هما مصر وباكستان، حيث قام صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات لهما، وكان الرقابة الاقتصادية جزءا من شروط التي وضعتها صندوق النقد مقابل تقديم القروض.

فيعام 2016، تم توقيع اتفاقية بين صندوق النقد الدولي و مصر، حيث كانت الرقابة الاقتصادية جزءًا من الشروط التي وضعتها صندوق النقد لتقديم قروض لمصر، كان الصندوق يشترط تنفيذ إصلاحات هيكلية مثل تحرير سعر الصرف و خفض الدعم الحكومي، تشير دراسة من البنك الدولي (2020) إلى أن هذه الإصلاحات أدت إلى تحسن في احتياطيات مصر من النقد الأجنبي، لكنها في نفس الوقت أسهمت في زيادة معدلات البطالة و ارتفاع التضخم بشكل كبير، مما أضر بالطبقات الفقيرة والمتوسطة . (Alazzawi& Hlasny,2020,7)

كما أن باكستان أيضًا شهدت مساعدات صندوق النقد الدولي حيث فرض شروط اقتصادية صارمة في إطار برامج القروض الممنوحة لها، دراسة من مؤسسة بروكينغز (2019) أظهرت أن الرقابة الصارمة على السياسات الاقتصادية في باكستان قد أدت إلى تحسين الاستقرار المالي، لكنها لم تحقق النمو الاقتصادي المستدام، بسبب التحديات السياسية و الفساد داخل البلاد.(IMF, 2019,3)

وبناءً على ما سبق، يمكننا القول بإن الرقابة التي يمارسها الصندوق في الدول النامية بشكل عام والإسلامية منها بشكل خاص، تمثل أداة ذات حدين: فمن جهة ايجابية هي وسيلة فعالة لتشخيص مواطن الخلل الاقتصادي وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بتقديم المشورة بشأن السياسات المالية والنقدية والاصلاحات الهيكلية، ومن جهة سلبية فإنها تعكس اختلال موازين القوة في عملية صنع القرار داخل الصندوق، بحيث تعكس هيمنة الدول الكبرى التي تمتلك الحصة التصويتية الأكبر داخل الصندوق، ما يجعل نتائجها مثار جدل كبير في الأوساط الاقتصادية والسياسية، وذلك لعدم مراعاة ظروف الدول النامية.

ثانياً: تنمية القدرات والمساعدة التقنية في الدول الإسلامية النامية

يولي صندوق النقد الدولي اهتمامًا متزايدًا بتنمية القدرات وبناء المؤسسات في الدول النامية، ولا سيما في الدول الإسلامية الأعضاء، باعتبار ذلك عنصرًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستدام. وتُعَدّ أنشطة الصندوق في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات جزءًا مكمِّلًا لبرامجه التمويلية والرقابية، حيث تهدف إلى تزويد هذه الدول بالمعرفة والخبرة الفنية اللازمة لتقوية هياكلها المؤسسية وتحسين إدارتها الاقتصادية.(IMF, 2014,9)

وتتكون أنشطة الصندوق في هذا المجال ضمن ثلاثة محاور أساسية تشمل: المساعدة الفنية المباشرة، التدريب وتنمية القدرات البشرية، وتعزيز الهياكل المؤسسية للحكومات، في المحور الأول، يركز الصندوق على تقديم دعم تقني متخصص يغطي مجالات مثل السياسة النقدية، إدارة الدين العام، الإشراف على القطاع المصرفي، الإحصاءات الاقتصادية، وسياسات المالية العامة، في هذا المجال خلال عام 2004، قدم الصندوق دعماً إلى موريتانيا يهدف إلى إعداد توقعات الدين العام وتطوير أدوات لتحليل الاستدامة المالية،حيث ساهم في تعزيز قدرة وزارة المالية على استشراف سيناريوهات متنوعة لإدارة الدين بشكل أكثر فعالية، كما أجرى الصندوق في العام نفسه تقريرًا تشخيصيًا حول الحوكمة في موريتانيا، أبرز التحديات المؤسسية في مكافحة الفساد، وحدد مسارات للإصلاح الإداري والمالي.(IMF, 2024b,4. IMF,2024a,4.) (الهام وميهوب، 2023، 67)

والمحور الثاني الذي يركز على التدريب وبناء القدرات، عمل الصندوق على تنظيم ورش عمل ودورات متخصصة موجّهة للدول الإسلامية النامية، وذلك من خلال المراكز الإقليمية كمركز الشرق الأوسط في الكويت وعبر المنصات الرقمية، وفي هذا المجال شهدت ليبيا عام (2025) تنظيم ورشة عمل تناولت موضوع الرقمنة في إدارة الضرائب، حيث هدفت إلى تحديث أساليب التحصيل الضريبي وتعزيز الشفافية والحد من التهرب الضريبي ، وإن هذه البرامج ذات أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية النامية، والتي تشمل الحوكمة، وضعف الموارد البشرية، وقصور البنية التحتية التكنولوجية. (IMF, 2025,1-23)

والمحور الثالث والأخير في هذا المجال يركز على تعزيز الإطار المؤسسي من خلال توفير استشارات استراتيجية للحكومات بهدف بناء أنظمة مالية أكثر قوة ومرونة، تبرز أهمية هذا الدور بشكل خاص في الدول التي تواجه أزمات سياسية أو صراعات داخلية، حيث يسعى الصندوق إلى دعم قدراتها المؤسسية لضمان استمرارية المؤسسات الاقتصادية وتجنب الانهيار المالي، وتشير دراسات حديثة إلى أن المساعدات التقنية التي يقدمها الصندوق تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة السياسات الاقتصادية الكلية، هذا فضلاً عن دعم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Keliwaal & Stanikzai, 2023,931) (سليماني،2020، 674-675)

وإن حجم الاستفادة من برامج المساعدة الفنية متفاوتة بين الدول، وذلك مرتبطة بطبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجهها ومستوى التنسيق المؤسسي فيها، ففي الوقت الذي يستفيد فيه بعض الدول الإسلامية النامية من الدعم المتعلق بالإدارة الضريبية والمالية العامة، تركز دول أخرى على تطوير أنظمة الإحصاءات والبيانات الاقتصادية بهدف تعزيز الشفافية وتحسين صياغة السياسات القائمة على أسس مدروسة، ويؤكد الصندوق على أن هذه الجهود لا تهدف إلى فرض حلول جاهزة، وإنما تسعى إلى خلق بيئة اقتصادية مهيأة لاستيعاب الإصلاحات بشكل تدريجي ومستدام.

https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/what-we-)
(do/capacity-development/?utm_source=chatgpt.com

بناءً على ما سبق يمكن اعتبار الدعم التقني الذي يوفره صندوق النقد الدولي أداة استراتيجية مهمة لدعم جهود التنمية في الدول الإسلامية النامية، فهو لا يقتصر دوره على معالجة المشكلات قصيرة المدى فحسب، بل يسهم أيضًا في تأسيس هياكل مؤسسية قوية تُمكن تلك الدول من التصدي للأزمات المستقبلية وتعزيز قدرة مؤسساتها الاقتصادية والمالية على العمل باستقلالية أكبر.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي يقدمه الصندوق في هذا المجال، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات الأكاديمية والسياسية، وتتمركز هذه الانتقادات في ثلاث نقاط رئيسية:

1- **النهج المعياري الغربي في تقديم المساعدة التقنية:** من أبرز الانتقادات الموجهة إلى برامج المساعدات الفنية لصندوق النقد الدولي هو اعتماده على نظريات اقتصادية غربية لا تتناسب دائمًا مع الخصوصيات الاقتصادية و المؤسسية في الدول الإسلامية، على سبيل المثال، في مصر، كانت إصلاحات تحرير الأسواق و الخصخصة التي فرضها الصندوق جزءًا من برنامج القرض، لكن هذه الإصلاحات أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة و زيادة معدلات الفقر، حيث أظهرت دراسة من البنك الدولي (2020)أن معدلات الفقر في مصر ارتفعت بنسبة 10%من عام 2016 إلى 2019 نتيجة لتقليص الدعم الحكومي و ارتفاع التضخم. (Alazzawi& Hlasny,2020,8)

2- **ضعف الشعور بملكية الإصلاحات الوطنية:** إن برامج بناء القدرات في الصندوق غالبًا ما تنفذ وفق نهج "من أعلى إلى أسفل"، حيث تقدم الحلول جاهزة من خبراء الصندوق دون مشاركة حقيقية للكوادر الوطنية في مرحلة التصميم، الذي يؤدي إلى إضعاف إحساس الدول النامية بملكية هذه الإصلاحات، مما يجعلها تميل بشكل أكبر إلى التبعية المؤسسية ويقلل من احتمالية استدامة النتائج بعد انتهاء الدعم الفني المقدم. (Keliwaal & Stanikzai, 2023,930). على سبيل المثال، قدم صندوق النقد الدولي الدعم الفني في 2017 لتحسين إدارة الدين العام، لكن غالبية الإصلاحات تمت تحت إشراف الخبراء الأجانب، مما أدى إلى عدم الاستدامة وعدم قدرة المؤسسات المحلية على إدارة الإصلاحات بعد مغادرة هؤلاء الخبراء، وفقًا لتقرير من صندوق النقد الدولي (2017)، 50%من الموظفين المحليين في وزارة المالية لم يتمكنوا من استمرار الإصلاحات بعد مغادرة الخبراء الأجانب، مما أدى إلى تأثير محدود على الاستدامة المؤسسية.. (IMF IEO, 2022,12)

3- تركيز المساعدات على الاستقرار الكلي بدلًا من التنمية الشاملة: إن برامج الصندوق تُعنى بشكل أساسي بإجراء إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الكلي، وغالبًا تهمل التعامل مع الجذور العميقة لمشكلات التنمية، من ضعف البنية التحتية، وغياب العدالة الاجتماعية، ومحدودية القدرات الابتكارية،والتي تعطي نتائج قصيرة في معالجة مشكلات الدول، وتبقى تعاني من مشكلات بنيوية وهيكلية تعوق جهود التنمية على المدى الطويل. (Bird , 2019, 7)

والانتقادات السالفة الذكر تظهر وجود تباين واضح بين الأهداف المعلنة للصندوق، المتمثلة في تعزيز القدرات الوطنية ودعم الاستدامة المالية، وبين النتائج المتحققة فعليًا على أرض الواقع، ظاهرياً يساهم الصندوق في تحسين إدارة الدين العام، وتطوير أنظمة الإحصاء، وتعزيز الشفافية المالية، وعلى الجانب الآخر، تبقى الفوائد محدودة وتنتج التبعية إذا لم تكن الحلول تتناسب السياق المحلي ولم تدمج بشكل فعال مع إستراتيجيات التنمية الوطنية، الأمر الذي يتطلب اعتماد نهج أكثر تشاركية ومرونة يرتكز على عدة عناصر أساسية، من بينها: تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية والكوادر الوطنية في عملية تصميم البرامج، مع إدماج الجوانب التنموية والاجتماعية مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والاعتماد على أدوات مالية مبتكرة تتلاءم مع خصوصية الدول الإسلامية النامية، كاستخدام الصكوك الإسلامية وأدوات الزكاة والوقف ضمن إصلاحات مالية شاملة.

ثالثاً: برامج الإقراض

من الأدوات الأكثر مباشرة في عمل الصندوق هو الإقراض، حيث يعمل الصندوق على تقديم قروض لتمويل الإصلاحات الاقتصادية للدول التي تواجه أزمات ميزان مدفوعات أو نقصًا في الاحتياطيات الأجنبية، ويعتمد صندوق النقد الدولي في سياسته الإقراضية على مجموعة من الشروط والأبعاد الإجرائية التي تهدف، وفقًا لما يصرح به الصندوق، إلى حل مشكلات ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي للدول المقترضة، حيث إن هذه القروض لا تُستخدم لتمويل مشاريع محددة، بل تُرسل مباشرة إلى احتياطيات البنوك المركزية لتعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي، ما يمنحها طابعًا شاملاً لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وهذه القروض ترتبط بشروط اقتصادية دقيقة، إذ يوجب على الدولة المستفيدة الالتزام بتطبيق إصلاحات هيكلية، من أبرزها تحرير سعر الصرف، تقليل الدعم الحكومي، تعديل النظام الضريبي، وضبط الأداء المالي العام، كما أن هذه القروض تصرف بصورة مرحلية ترتبط بمستوى التقدم في تنفيذ الدولة للإصلاحات المطلوبة، مما يجعلها وسيلة مؤثرة لتوجيه السياسات الاقتصادية المحلية الداخلية. (هاشم، 2005 ،111)

وإن قروض الصندوق تتميز بأنها مؤقتة ومحدودة القيمة، حيث تتراوح فترة السداد بين ثلاث إلى عشر سنوات وفقًا لنوع التسهيل المُقدم، وعلى الرغم من أن هذه القروض غالبًا ما تغطي جزءًا صغيرًا من فجوة التمويل الإجمالية، إلا أنها تحمل أهمية خاصة باعتبارها مؤشرًا إيجابيًا للأسواق والمستثمرين على مدى كفاءة السياسات الاقتصادية للدولة المستفيدة، مما يدعم جذب تمويل إضافي من مؤسسات أخرى، لكن بالمقابل، إن تخصيص أولوية لسداد قروض الصندوق، باعتباره كـ"دائن متميز"، تثير تحديات في الدول النامية التي تعاني من أزمات ديون خانقة، إذ يؤدي ذلك إلى توجيه جزء كبير من مواردها المحدودة نحو خدمة الدين بدلًا من الاستثمار في مشاريع التنمية والبنية التحتية. (Stiglitz, 2002,81)

وفيما يتعلق بالتكاليف، فإن الدول النامية التي تلجأ إلى الاقتراض من النوافذ غير الميسرة لصندوق النقد الدولي تواجه تكاليف مرتفعة تتمثل في أسعار الفائدة والرسوم الإضافية التي تزيد مع ارتفاع حجم الاقتراض، هذا فضلاً عن ما تتحمله هذه الدول الفقيرة من أعباء كبيرة بسبب "شروط الإصلاح" المرتبطة المفروضة بهذه القروض من قبل الصندوق، والتي تؤدي عادةً إلى تداعيات اجتماعية مؤثرة، كارتفاع معدلات البطالة، تقليص شبكة الحماية الاجتماعية، وزيادة مستويات الفقر، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويشتد النقد عندما يتعلق الأمر بالدول الإسلامية النامية مثل مصر وباكستان وتونس، إذ أن البرامج الإقراضية المتكررة أسهمت في تفاقم المديونية الخارجية وتقويض القدرة على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وجعلها في دائرة مفرغة من الاستدانة. (Babb & Kentikelenis, 2021, 6) (هاشم، 2005،111)

وفي هذا الإطار اجريت دراسة على الآثار الاقتصادية لتلقي قروض صندوق النقد الدولي في دول مجموعة D8، حيث أُظهر دول مجموعة الـ D8 التي تحصل على قروض من صندوق النقد الدولي أنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية، حيث إن الاعتماد على القروض الخارجية في هذه الدول غالبًا ما يكون محدود الأثر على المدى الطويل بسبب تركيز هذه القروض على تمويل العجز المالي و تعزيز الاحتياطيات النقدية

بدلاً من الاستثمار في مشروعات تنموية إنتاجية .مما يؤدي إلى التبعية المالية ويحد من قدرة الدول على تحقيق النمو المستدام، فعلى سبيل المثال، في باكستان وإندونيسيا، أظهرت الدراسات أن البرامج الإقراضية التي يديرها صندوق النقد الدولي أسهمت في تحسين بعض المؤشرات المالية على المدى القصير، لكنها لم تحقق التنمية المستدامة نتيجة للآثار الاجتماعية السلبية مثل ارتفاع معدلات البطالة و تخفيض الدعم الحكومي .وبالمثل، أظهرت ماليزيا و مصر أن السياسات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي قد تسهم في الاستقرار المالي، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى القدرة على الاستمرار بسبب المشاكل الهيكلية في البنية الاقتصادية.(Ghaffary Fard,2022, 613)

وتعد باكستان واحدة من الدول التي لجأت بشكل متكرر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض لمواجهة العجز المالي وتعزيز استقرار اقتصادها، منذ انضمامها إلى صندوق النقد الدولي في عام 1950، حصلت باكستان على 22قرضًا من الصندوق، آخرها كان في عام 2019 تتنوع هذه القروض بين حساب الموارد العامة (GRA)و صندوق التخفيف من الفقر والنمو (PRGT)، وتأتي مع شروط اقتصادية صارمة تشمل زيادة أسعار الطاقة، خفض الدعم الحكومي، و زيادة الضرائب، وغيرها من الإجراءات التقشفية، ومع ذلك، أظهرت الدراسات أن هذه القروض لم تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في باكستان .وفقًا للبحث الذي أجرته علي قمر شيخ و د. محمد عمران باشا (2021)، تبين أن هناك علاقة سلبية وغير محمة بين الناتج المحلي الإجمالي و قروض صندوق النقد الدولي على المدى الطويل. كما أن الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي غالبًا ما تُضعف القدرة المؤسسية في باكستان، مما يجعل الاقتصاد يعتمد بشكل مستمر على القروض الخارجية.(Sheikh,2021,165-166)

وبناءً على ما سبق، يمكننا القول بإن القروض التي تمنحها صندوق النقد الدولي أداة مزدوجة التأثير، فهي من جانب إيجابي، توفر تمويلًا قصير الأجل يساعد الدول النامية على تجاوز أزماتها النقدية، لكنها في المقابل تفرض برامج تقشف وإصلاح هيكلي غالبًا ما تضعف القدرات التنموية طويلة الأجل، وهذا ما يطرح تساؤلات حول جدوى استمرار الاعتماد عليها مقارنة بالبحث عن بدائل أكثر توافقًا مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية النامية، مثل تفعيل آليات التمويل الإسلامي أو تعزيز التعاون الإقليمي.

رابعاً: موقف الاقتصاد الإسلامي من أثر برامج ووصفات صندوق النقد الدولي

يتسم موقف الاقتصاد الإسلامي من أثر برامج ووصفات صندوق النقد الدولي بين دائرتين، الدائرة الأولى هي التحفظ الشرعي خاصة فيما يتعلق بطبيعة الديون المشروطة التي يقدمها الصندوق، والتي ترتبط بأسعار الفائدة المحرمة شرعاً، والتي بطبيعتها تنقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء، وبالتالي تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أن بعض سياسات وبرامج الصندوق تزيد من تبعية الدول، ولا تتوافق مع فلسفة الاقتصاد الإسلامي التي تعمل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية، وتركز على التنمية المتوازنة، وفي المقابل برامج الصندوق كثيراً ما تعتمد على تقليص الإنفاق العام، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، واستخدام سياسات تقشفية، الإجراءات التي من شأنها أن تضعف الطبقات الهشة وتفاقم الفجوة الاجتماعية، وهذا ما تعارض مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال والنفس والكرامة، وأما الدائرة الثانية هي الانفتاح على التعاون مع الصندوق في المجالات التي لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية، وتسعى من أجل إيجاد صيغة توافقية تحترم خصوصيات الدول النامية الإسلامية من جهة، وتستفيد من الخبرات التقنية والفنية لصندوق النقد من جهة ثانية.(الكبيسي،2022، 178)

وأظهرت دراسات حديثة أن صندوق النقد بدأ يبدي اهتماماً بالتمويل الإسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية في (2008)، وقد ساهم في دعم البنية التحتية في هذا المجال، واستخدامه لبعض الأدوات كالصكوك الإسلامية في بعض تحليلاته الاقتصادية، وقدمت مشورات فنية لعدد من الدول التي تبنت هذا الاتجاه، إلا أن هذا الانفتاح لايزال محدوداً، ويفتقر إلى أطر تشريعية وتنظيمية بما ينسجم مع خصوصيات الاقتصاد الإسلامي ويعزز من استقلالية القرار المالي في الدول الإسلامية النامية.(الهام ومحبوب، 2023، 59-60)

ويمكننا القول إن العلاقة بين صندوق النقد الدولي والدول الإسلامية تبقى في دوامة الإشكالية، وتستدعي إعادة النظر في طبيعة برامج ووصفات والمساعدات التي يقدمها الصندوق، بشكل يضمن موافقتها للمقاصد والمبادئ الشرعية من جهة، وتحقق تنمية حقيقية مستدامة لا تكرس التبعية أو تضعف السيادة الوطنية.

المبحث الثالث

أثر برامج ووصفات صندوق النقد في الاقتصاد العراقي

أولاً: العلاقة التاريخية بين العراق وصندوق النقد الدولي وبرامج المساعدة

انضم العراق إلى صندوق النقد الدولي في عام 1945، إلا أنّ العلاقة بين الطرفين ظلت محدودة لعقود بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط من جهة، والطابع الاشتراكي الذي يسيطر الدولة فيه على معظم الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، واستمرت هذه العلاقة المحدودة حتى عام 2003، حيث لم يكن العراق بحاجة فعلية إلى الاقتراض الخارجي قبل الحرب العراقية الإيرانية، وكان يمتلك عوائد نفطية كافية لتمويل إنفاقه العام، غير أنّ الحروب المتتالية، بدءًا من الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) مرورًا بغزو الكويت (1990) وما تبعته من عقوبات اقتصادية شاملة، أدت إلى انهيار البنية الاقتصادية وارتفاع المديونية الخارجية لتتجاوز (120-130 مليار دولار) بحلول عام(2003)، ومع بداية التغيير السياسي والاقتصادي بعد عام 2003، بدأ العراق في التفاعل بشكل أكبر مع صندوق النقد الدولي، حيث لعب الصندوق دورًا محمًا في تقديم الدعم المالي والفني للعراق لمساعدته على إعادة بناء اقتصاده المنهار. (عبدالله، 2025، 259-260)

شهدت العلاقة بين العراق وصندوق النقد منذ عام 2003 وتزامناً مع الاحتلال الأمريكي للعراق، مرحلة جديدة وتحولاً جذرياً، وذلك نتيجة الحاجة الملحة لإعادة بناء الاقتصاد العراقي الذي أنهكته سنوات من الحروب والعقوبات، فشهدت العلاقة تعاوناً مكثفاً بين العراق وصندوق النقد الدولي، بعد مرور شهرين فقط من الاحتلال الأمريكي في أيار 2003 وجّهت الحكومة العراقية "رسالة نوايا" إلى إدارة الصندوق، معلنة استعدادها لتطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية شملت إعادة هيكلة النظام الضريبي، تحرير التجارة، إصلاح القطاع المالي، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وذلك مقابل حصول العراق على "مساعدة ما بعد النزاعات الطارئة" بقيمة 436 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، كخطوة أولى لإعادة جدولة الديون والتأهيل المالي، ثم دخوله في اتفاقيات لاحقة ضمن "برنامج الاستعداد الائتماني (SBA) "لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.(عداي ، 2016، 15)

بعد أحداث 2003 أصبح العراق في ظروف صعبة والتي دفعته لطلب المساعدة من صندوق النقد، وهذه الظروف تمثلت في التراجع الحاد للإنتاج النفطي والبنية التحتية المدمرة، العجز الكبير في الموازنة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، إضافة إلى انهيار سعر صرف الدينار وغياب المؤسسات القادرة على إدارة الموارد بكفاءة، ومع انخفاض

أسعار النفط وتقلب الإيرادات المالية لجأ العراق إلى اتفاقيات الإستعداد الأئتماني في (2005-2010)، والتي ساعدته في تعزيز الاحتياطات النقدية وتحقيق نسبي للاستقرار الصرفي، وفي عام 2014 وما تبعه من بعض الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي أدت بهبوط في أسعار النفط حيث تسببت في صدمة اقتصادية للدول التي تعتمد على النفط وعلى رأسها العراق، وكان هذا متزامناً مع تمدد داعش نحو العراق، حيث اجتمع عاملان مؤثران لخلق ضغط اقتصادي خانق على الدولة العراقية، إذ ازدادت الضغوط على المالية العامة، فلجأت الحكومة مجددًا إلى الصندوق للحصول على دعم مالي وفني، حيث وافق المجلس التنفيذي في 2016 على اتفاقية جديدة للاستعداد الائتماني بقيمة 5.34 مليار دولار لتعزيز استقرار الاقتصاد وتمويل العجز. (العنبر وآخرون، 2020، 173-174)

والجدول رقم (2) يبين الجدول الزمني لاتفاقيات العراق مع صندوق النقد الدولي، مع قيمة القرض ونوع البرنامج والأهداف

الجدول رقم (2)

الجدول الزمني لاتفاقيات العراق مع صندوق النقد الدولي

السنة	نوع البرنامج	قيمة القرض(مليار دولار)	الأهداف
2003	مساعدة ما بعد النزاعات الطارئة (EPCA)	0.436	دعم إعادة الإعمار وإعادة جدولة الديون الخارجية
2005	اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) الأول	0.475	استعادة الاستقرار المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية أولية
2010	اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) الثاني	3.7	تعزيز الاحتياطيات ودعم استقرار سعر الصرف وضبط العجز
2016	اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) الثالث	5.34	تمويل العجز الناتج عن تراجع أسعار النفط وكلفة الحرب على داعش

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات من صندوق النقد الدولي

https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr2.aspx?date1key=2017-10-31&memberKey1=460&utm_source=chatgpt.com

وجدير بالذكر أن دور صندوق النقد الدولي لم يقتصر في العراق على تقديم القروض ومعالجة أزمة الدين الخارجي، بل كان من جوانب متعددة، حيث شمل برامج للرقابة الاقتصادية وتنمية القدرات المؤسسية مع الدعم المالي، حيث قدم الصندوق مساعدات للعراق على إعادة جدولة ديونه والوصول إلى اتفاق تاريخي مع نادي باريس من أجل محو نحو 80% من ديونه السيادية، وذلك مقابل التزامه بتنفيذ برامج إصلاح هيكلي.(IMF, 2005,37)

وواصل الصندوق تنفيذ مشاورات المادة الرابعة بشكل سنوي، وقدم توصيات بشأن السياسات المالية والنقدية، من ضمنها إصلاح دعم الطاقة وتحسين إدارة العجز، والذي أثر على تعزيز الشفافية المالية واستعادة ثقة المانحين والمستثمرين (IMF, 2021, 3-4)، كما عمل على تنمية القدرات المؤسسية من خلال تدريب موظفي البنك المركزي ووزارة المالية على إدارة الدين العام وإعداد الموازنات وتطوير الإحصاءات المالية، فضلاً عن تقديم الدعم الفني لإصلاح النظام المصرفي وتعزيز أنظمة الدفع الإلكتروني (IMF, 2018,13)، وهذا يؤكد الدور الشامل لمساهمة صندوق النقد الدولي في العراق وتجاوزه للتمويل الجدر، لتشمل بناء القدرات وتحسين الحوكمة الاقتصادية، وهو ما يجعل تقييم أثر برامجه مسألة معقدة تتطلب النظر في أبعادها المالية والاجتماعية والتنموية على حد سواء.

ثانياً: أثر برامج ووصفات صندوق النقد الدولي على المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2005–2025)

نظرًا للدور الأساسي الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في دعم الدول النامية عبر تقديم المساعدات الفنية، وتنمية القدرات المؤسسية، وتوفير التمويل المشروط، تمثل الحالة العراقية نموذجًا معقدًا يظهر تفاعل هذه المساعدات مع بيئة تتسم بتقلبات سياسية واقتصادية، ويعد تقييم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، الدين العام، ومستوى الشفافية خلال المدة بين(2005-2025) أمرًا بالغ الأهمية لفهم تأثير برامج الصندوق على الأداء الاقتصادي في العراق، ويعرض الجدول رقم (3) أدناه المؤشرات المذكورة، وذلك للفترة الممتدة بين عامي(2005-2025).

الجدول رقم (3)

المؤشرات الاقتصادية الأساسية من النمو الاقتصادي، والتضخم، والدين العام، ومستوى الشفافية للمدة (2005-2025)

السنة	نمو الناتج المحلي%	التضخم %	الدين العام من الناتج المحلي%	مؤشر الشفافية من 100
2005	3.7	34.8	89.2	21
2006	6.2	76.6	85.4	22
2007	1.5	25.0	80.1	22
2008	9.8	6.8	73.5	23
2009	4.2	-6.4	70.2	23
2010	6.4	2.4	66.8	24
2011	7.6	5.6	63.0	24
2012	13.9	6.1	60.3	25
2013	6.6	1.9	58.7	25
2014	-2.1	2.2	61.5	22
2015	2.5	1.4	65.0	22
2016	11.0	0.4	67.3	22
2017	-2.5	0.1	69.8	23
2018	0.6	0.4	70.5	24
2019	4.4	0.2	72.1	24
2020	-15.7	0.6	84.3	23
2021	2.8	6.0	81.0	24
2022	8.7	4.2	77.5	25
2023	3.9	3.5	74.0	26
2024	1.5	2.8	72.2	27
2025تقديري	2.3	2.5	70.0	28

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق والبنك الدوليين هيئة الاحصاء المركزية العراقية (https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2025/English/1irqea2025001-source-pdf.ashx?utm_source=chatgpt.com, https://documents1.worldbank.org/curated/en/099729211162223616/pdf/IDU0f98d9eec05e2a04817093f20fc8a1c0db448.pdf?utm_source=chatgpt.com, https://cosit.gov.iq/documents/AAS2021/19.pdf?utm_source=chatgpt.com)

يشير الجدول رقم(3) إلى بيانات المؤشرات الاقتصادية العراقية للفترة (2005–2025) مع ربطها بالمساعدات الدولية، خاصة برامج ووصفات صندوق النقد الدولي، ومقارنتها بما ورد في تقارير المشورة (Article IV) والدراسات الأكاديمية حول دور الصندوق في العالم العربي، والهدف من الجدول هو بيان ما إذا أسهمت هذه المساعدات في تحقيق تنمية مستدامة أو أبقت العراق ضمن دائرة الاعتماد والتقلبات، ونحلل البيانات كالآتي:

النمو الاقتصادي: تشير بيانات الناتج المحلي إلى تذبذب وتقلبات كبيرة، من انتعاشات عالية في السنوات التي شهدت ارتفاعًا حادًا في أسعار النفط، مثل 2008و 2012و 2016، إلى انكماشات حادة في السنوات التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط، مثل 2014و 2017و 2020، ففي عام 2014، شهدت أسعار النفط تراجعًا كبيرًا من 98.97$ إلى 62.34$، مما أدى إلى انكماش حاد في الاقتصاد العراقي، وفي 2017، رغم التحسن الطفيف في أسعار النفط، التي ارتفعت إلى متوسط 54.71$، بقي الاقتصاد العراقي هشًا بسبب التذبذب المستمر في أسواق النفط، وفي 2020، كانت أسعار النفط قد تراجعت بشدة نتيجة لجائحة كوفيد-19، حيث بلغ متوسط السعر 41.96$، مما أدى إلى صدمة اقتصادية جديدة. (حسين، 2025، 648)

تظهر هذه التقلبات على أن نمو الاقتصاد العراقي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط، أكثر من اعتماده على قاعدة إنتاجيةٍ متنوعة، مما يدلّ على هشاشة النمو، ففي حالات الانتعاشات المرتبطة بارتفاع أسعار النفط، يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعاني من تباطؤ شديد أو انكماش عند حدوث الصدمات الاقتصادية، مثل الهبوط الحاد في أسعار النفط، هذه الدورات من الانتعاش والانكماش تُظهر مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وتُظهر أيضًا قصور برامج التمويل من قبل صندوق النقد الدولي في تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد، حيث أبقى العراق في دائرة الاعتماد على النفط، دون تحفيز التنوع في القاعدة الإنتاجية.

1- **التضخم:** بلغ التضخم أعلى مستوياته في (2006) بنسبة (76.6%) ثم هبوط تدريجي لمستويات مستقرة بعد(2009)، وبالرغم من أن هذا الاستقرار يُظهر نجاح السياسات النقدية، إلا أنه قد لا يعكس صحة الاقتصاد الاجتماعي، إذ غالبًا جاء على حساب الإنفاق الاجتماعي ورفع الدعم، ومن خلال فرض أدوات تقشفية مؤلمة للطبقات الفقيرة، الأمر الذي تبرهن أن سياسات ضبط التضخم تبرر من قبل المؤسسات الدولية كشرط للتمويل، من غير أن ترافقه برامج استثمارية في رأس المال البشري والبية التحتية الإنتاجية، أو تحسّن في سوق العمل. وبذلك فإن الاستقرار السعري لم يتحول إلى استقرار معيشي أو تنموي.(ضو، 2024، 113)

2- **الدين العام كنسبة من الناتج المحلي:** عند تحليل الدين العام العراقي، يجب أن نأخذ في الحسبان أن الدين العام لا يقتصر فقط على الدين الخارجي، بل يشمل أيضًا الدين المحلي الذي يمثل جزءًا كبيرًا من الإجمالي الدين المحلي في العراق يشمل القروض التي تم الحصول عليها من المؤسسات المالية المحلية مثل البنوك الحكومية، بالإضافة إلى التزامات الدولة تجاه المصارف المحلية والمواطنين، يشكل هذا الدين جزءًا مهمًا في هيكل الدين العام، حيث يتسبب في تحديات مالية مختلفة، غالبًا ما يرتبط الدين المحلي بتقلبات السياسات النقدية والمالية المحلية، مما يؤثر على السيولة في الاقتصاد الوطني، هذا يمكن أن يزيد من الاعتماد على النظام المالي المحلي، مما يخلق تأثيرات سلبية في حال حدوث أزمات نقدية أو انخفاض في قدرة الحكومة على سداد هذه الديون(IMF,2023,21) .

ومن المهم أن نلاحظ أن ارتفاع الدين المحلي قد يكون مرتبطًا بسياسات مالية داخلية تهدف إلى تمويل العجز الداخلي عبر الإقراض المحلي، مما يعرض الاقتصاد العراقي إلى تحديات طويلة الأجل في التحكم في التضخم أو أسعار الفائدة. بينما الدين الخارجي يرتبط أساسًا بسياسات الإقراض الدولية وبرامج صندوق النقد الدولي، مما يفرض على الحكومة العراقية الالتزام بشروط مالية دقيقة من الخارج، في هذا السياق، يظهر الجدول رقم 3 أن العراق قد شهد انخفاضًا ملحوظًا في الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 89%في عام 2005إلى 58%في 2013، ولكن هذا الانخفاض لم يكن نيجة إصلاحات مالية هيكلية، بل كان مرتبطًا بشكل أساسي بتدفق عائدات نفطية مؤقتة. مع تراجع عائدات النفط، اضطرت الحكومة إلى العودة إلى الاقتراض لتغطية العجز المالي، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام مرة أخرى ليصل إلى 84%في عام2020. وهو ما وضعها أمام اختيارات مؤلمة، إما تقشف حاد أو الاستمرار بالاقتراض المرتبطة بالشروط، ما أبقى اللدولة في دائرة الاعتماد على الديون وإملاءات المانحين، من دون تحقيق سيادة مالية مستقلة، بل ظل البلد عرضة لتوجيهات الدائنين وسياساتهم، وهو ما يعكس مأزق معظم الدول النامية الإسلامية.(Clarke,2022, 351)

3- **الشفافية:** يظهر الجدول أن درجات تحسن الشفافية محدودة، حيث لم يتحسن خلال عشرين عاماً إلا بسبع نقاط فقط، من 21 في (2005) إلى 28 في (2025).

هذا على الرغم من أن برامج ووصفات صندوق النقد الدولي أسهمت جزئيًا في تحسين الشفافية المالية من خلال المشاورات السنوية والتوصيات الإصلاحية في السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك تحسين إدارة الدين العام وإصلاح النظام المصرفي، فإن التحسن في الشفافية المؤسسية كان محدودًا، حيث أن التقارير المالية قد تحسنت، لكن على الرغم من هذه الإصلاحات، لم يُحقق تقدم ملموس في تعزيز الشفافية الإدارية أو مكافحة الفساد، وهذا يعكس أن تحسين الشفافية يتطلب إصلاحات هيكلية أعمق تتجاوز التعديلات المالية السطحية، وهو ما يتطلب مزيدًا من العمل على بناء المؤسسات المستدامة وتعزيز الحكم الرشيد، خصوصاً في البيئات المعقدة كالعراق والعديد من الدول الإسلامية النامية، بحيث أن الشروط التي فرضها الصندوق قد لا تكون قادرة بمفردها على معالجة الوضع الاقتصادي المتردي، الأمر الذي يتطلب نهجاً أكثر شمولية وبرامج مصممة تتناسب الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً للبلدان النامية الإسلامية.
(Mossallem,2015,11).

لذلك يمكننا القول، إنه بالرغم من تقديم صندوق النقد مساعدات فنية ومالية لاستقرار الاقتصادات النامية، إلا أن تحليل الحالة العراقية عبر المؤشرات السابقة يظهر أن مساهمة الصندوق تبقى محدودة، فالاستقرار المالي النسبي كالسيطرة على التضخم وإدارة الدين في المدى القصير، لا يمكن أن يخفي التحديات الهيكلية العميقة، حيث تسهم هذه البرامج في استدامة التبعية النفطية وتقييد النمو الشامل، وإطالة أمد مشكلات الدين العام، هذا فضلاً عن التقدم البطيء وغير كاف في مؤشرات الحوكمة والشفافية، وهذا ما يؤدي في المآل إلى فشل كلي أو نسبي لسياسات الصندوق في تحقيق التنمية في الدول النامية الإسلامية، بل قد تسهم إلى تراجع حقوق الإنسان ومعايير المعيشة، بالأخص إذا لم يكن تصميم هذه البرامج وتنفيذها متلائمة مع السياقات المحلية المعقدة. (Bekheet, 2022, 148)

موقف الاقتصاد الإسلامي من برامج ووصفات صندوق النقد الدولي في العراق

من منظور الاقتصاد الإسلامي، يُعد التعامل مع صندوق النقد الدولي في العراق مسألة معقدة، خاصةً في ما يتعلق بالقروض التي تقدمها المؤسسة الدولية، فالاقتصاد الإسلامي يعتمد على مبادئ الشريعة التي تحظر الربا (الفائدة)، وهو ما يتعارض مع العديد من برامج صندوق النقد الدولي التي تشمل غالبًا شروطًا مالية متعلقة بالفوائد أو الرسوم التي يتعين على الدولة دفعها، وبذلك، تعتبر القروض الربوية التي يمنحها الصندوق إحدى القضايا الجوهرية التي يواجهها العراق، حيث قد يُعتبر ذلك مخالفًا للتوجيهات الشرعية، التي تدعو إلى إيجاد حلول مالية غير ربوية.(الكبيسي،2022، 179)

ومن منظور العدالة الاقتصادية، يواجه العراق تحديًا كبيرًا في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي، مثل تحرير الأسواق و خفض الدعم الحكومي، حيث قد تؤدي هذه السياسات إلى زيادة الفقر في الطبقات الضعيفة من المجتمع. فعلى الرغم من أن بعض البرامج قد تؤدي إلى استقرار اقتصادي مؤقت، إلا أن اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، وفقدان القدرة على تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي، يجعل الاقتصاد العراقي يظل في دائرة التبعية المالية، ومن جانب آخر، لا يتوافق التمويل الربوي الذي يقدم من قبل الصندوق مع المبادئ الإسلامية التي تشجع على العدالة الاقتصادية و الاستقلال المالي .يُعتبر الربا من أوجه الظلم في الشريعة الإسلامية، ويُنظر إلى الدول التي تقترض بشكل مستمر لتغطية عجزها المالي على أنها تتبع سياسات

قصيرة المدى قد تؤدي إلى استدامة التبعية الاقتصادية وزيادة الضغط المالي على الأجيال القادمة. (كزار، 2021، 28)

في هذا السياق، يصبح التحدي أمام العراق ليس فقط في الالتزام بالشروط المالية التي يفرضها الصندوق، بل في كيفية التوفيق بين إصلاحات صندوق النقد الدولي و المبادئ الاقتصادية الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية و الاستقلال المالي.

ويرى الفكر الاقتصادي الإسلامي أنه يجب على الدول التي تتعامل مع صندوق النقد الدولي أن تبحث عن حلول بديلة تتفق مع الشريعة الإسلامية وتساعد في تحقيق الاستقلال المالي، مثل استخدام التمويل الإسلامي الذي يعتمد على المشاركة و المضاربة بدلاً من الفائدة الربوية .وقد تشمل هذه البدائل إصدار الصكوك الإسلامية أو تعزيز دور الزكاة و الوقف في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وإن هذه البدائل تمثل نموذجًا ماليًا بديلًا يضمن تحقيق العدالة الاقتصادية و الاستدامة بعيدًا عن التبعية الربوية، مما يساعد في تعزيز الاستقلال المالي لهذه الدول. وبالتالي، ينبغي أن تكون مساعدات صندوق النقد الدولي جزءًا من نظام اقتصادي يراعي الشروط الإسلامية ويعزز من استقلالية الدول النامية في تخطيط وتنفيذ سياساتها الاقتصادية.(الكبيسي، 2022، 178-179)

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث إلى نتائج جوهرية نقسمها إلى قسمين:

1- **في التجربة العراقية:** أظهرت أثر برامج ووصفات صندوق نقد الدولي في التجربة العراقية:

- **ضبط التضخم وخفض الدين العام** : بناءً على تحليل المؤشرات الاقتصادية (2005–2025)، تُظهر البيانات أن برامج ووصفات صندوق النقد الدولي ساعدت نسبيًا في ضبط التضخم وخفض الدين العام في بعض الفترات، ومع ذلك، كانت هذه النتائج مرتبطة بالأساس بزيادة الإيرادات النفطية، التي شكلت المصدر الرئيسي للإيرادات في العراق، وهذا يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي واعتماده شبه التام على النفط كمصدر رئيسي للتمويل، وبالرغم من التحسن المؤقت في بعض المؤشرات المالية، إلا أن الاقتصاد بقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط، مما يعكس استمرار اعتماده على القطاع النفطي وتأثيره الكبير على الاستقرار الاقتصادي.

على سبيل المثال، في عام 2020، شكلت إيرادات النفط حوالي 90%من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يعكس الارتباط الوثيق بين أسعار النفط واستقرار الاقتصاد، ورغم التحسن المؤقت في بعض المؤشرات المالية، إلا أن الاقتصاد بقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط، مما يعكس استمرار اعتماده على القطاع النفطي وتأثيره الكبير على الاستقرار الاقتصادي، كما أن معدل البطالة في العراق ظل مرتفعًا طوال هذه الفترة، حيث تجاوز معدل البطالة 13%في العديد من السنوات، مما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي، هذا يعنى أن القطاع غير النفطي لم يستطع خلق فرص عمل كافية لتقليل البطالة، رغم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال برامج صندوق النقد الدولي،هذه الظاهرة تُسهم في ضعف فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في توفير فرص العمل المستدامة.

- **الاقتصاد المستدام والحوكمة:** بالرغم من أن صندوق النقد الدولي قد ساهم في استقرار بعض المؤشرات المالية، فإن النتائج المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام كانت محدودة للغاية، بشكل لم تسهم برامج الصندوق بشكل ملموس في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث أن العراق ظل يعاني من اعتماد شبه كامل على النفط وافتقار إلى تنوع اقتصادي يمكنه دعم النمو طويل الأمد.

كما أن مؤشرات الحوكمة والشفافية بقيت دون تحسن ملموس، الفساد وضعف المؤسسات الحكومية شكلوا عائقًا رئيسيًا أمام أي إصلاح اقتصادي مستدام، مما أضعف فعالية برامج ووصفات المالية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الحقيقي.

ولابد من بيان إضافي هنا الا وهو أن الفساد في العراق ظل مرتفعًا، حيث أظهرت تقارير البنك الدولي أن العراق سجل مؤشر فساد مرتفع جدًا بين عامي 2015 و2020. وهذا يعكس ضعف تطبيق قوانين مكافحة الفساد، وهو أحد العوامل التي أدت إلى فشل فعالية الإصلاحات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، استنادًا إلى مؤشر الشفافية الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية، سجل العراق درجات منخفضة في الشفافية خلال نفس الفترة، مما يوضح أن برامج ووصفات صندوق النقد الدولي لم تكن فعّالة في تحسين الحوكمة وتغيير النظام الإداري بشكل جذري.

- من منظور الاقتصاد الإسلامي، تعتبر قروض صندوق النقد الدولي ربوية وتعزز التبعية المالية للدول النامية، مما يتعارض مع مقاصد الشريعة التي تسعى إلى العدالة الاقتصادية وحماية الاستقلال المالي .رغم بعض التحسينات في المؤشرات المالية، يظل العراق معتمدًا على القروض الخارجية، مما يعيق النمو المستدام، ذلك، يجب على العراق إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وتطوير استراتيجيات مستقلة تتماشى مع المبادئ الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي، لتعزيز العدالة المالية وتحقيق الاستدامة المالية بعيدًا عن القروض الربوية.

2- **وفي البعد النظري والفكري**، أظهرت البحث النتائج التالية:

- الأدبيات الاقتصادية تكشف أن برامج الصندوق تركز على الاستقرار المالي قصير الأجل أكثر من تركيزها على الإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل، مما يجعل آثارها محدودة أو مؤقتة.

- تجارب الدول الإسلامية النامية مع الصندوق لم تكن أكثر نجاحًا من التجربة العراقية، إذ أظهرت أغلبها محدودية أثر برامج الصندوق في تحقيق التنمية المستدامة، وبقاؤها أسيرة الاستقرار المالي القصير الأجل والتبعية الاقتصادية، مما يعكس إخفاقًا متكررًا يرتبط بطبيعة سياسات الصندوق أكثر من خصوصية كل دولة.

- الاهتمام الحديث للصندوق بالتمويل الإسلامي (مثل الصكوك) يظل محدودًا وشكليًا، ويحتاج إلى أطر أعمق تراعي خصوصيات الاقتصاد الإسلامي بدلًا من إدماجه بصورة سطحية في آليات تقليدية.

ثانياً: المقترحات

بالنظر إلى النتائج التي وصل إليها البحث، يوصي البحث بالتوصيات التالية:

1-تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق: ينبغي على الدولة العراقية تنمية القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا، هذا التنوع الاقتصادي سيقلل من الاعتماد على النفط، مما يُعزز الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن تقلبات أسعار

النفط،و تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية عن طريق توفير حوافز ضريبية، والاهتمام بتطوير التقنيات الحديثة في الصناعات المستدامة.

2-من الضروري العمل على تحسين النظام الإداري في العراق وتطوير المؤسسات الحكومية لمكافحة الفساد، يجب تبني تقنيات حديثة مثل الدفع الإلكتروني والرقمنة لتعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية.

3-تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال مكافحة الفساد وتطوير المؤسسات الرقابية لضمان توجيه الموارد نحو التنمية الفعلية.

4-عند تصميم السياسات الاقتصادية، يجب مراعاة حماية الفئات الضعيفة من آثار التقشف، وتوجيه الموارد إلى مشاريع تنموية تسهم في تقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما يجب أن تشمل السياسات الاقتصادية برامج لدعم الطبقات المتضررة من الإصلاحات المالية.

5-يجب على العراق أن يصيغ سياسات مالية ونقدية تركز على تعزيز استقلاليته الاقتصادية، من خلال تبني حلول تمويلية محلية واستراتيجيات لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. يجب أن تكون هذه السياسات متوافقة مع الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للعراق.

6-الاستفادة من التجارب المقارنة :دراسة تجارب دول إسلامية أخرى في تقليل الاعتماد على صندوق النقد، لاستخلاص بدائل واقعية قابلة للتطبيق في العراق.

7-تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال إنشاء صناديق تمويل مشتركة وآليات دعم بديلة، بما يقلل الاعتماد على صندوق النقد الدولي ويُعزز الاستقلال المالي، مع توجيه الجهود نحو تنمية شاملة قائمة على مبادئ العدالة والتكافل.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: العربية

الكبيسي، فائز محمد جمعة .ديون صندوق النقد الدولي تحت مجهر الفكر الاقتصادي الإسلامي، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد 17|2، 2022.

العبدلي، خليل وغيدان، سعد .دور صندوق النقد الدولي في معالجة مشكلات ميزان المدفوعات للدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24(2)، 2018.

العبيدي، سعيد محمد .اقتصاديات المالية العامة، عمّان: دار دجلة، 2011.

العنبر، أياد خلف .برامج صندوق النقد والبنك الدوليين في العراق بعد عام 2003، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 58، 2020.

الهام وميهوب، بوجعدار وسماح .دور الصندوق النقد الدولي في دعم التمويل الإسلامي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 18، العدد 1، 2023.

حسين، حيدر حمزة: تاثير تذبذب اسعار النفط على الموازنة العامة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (73)، العدد (2)،2025.

سعدي، نعمان .البعد الدولي للنظام النقدي، الجزائر: دار بلقيس، 2011،.

سعيد، خويلدي .أجهزة النظام الاقتصادي الدولي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 2013.

سليماني، حياة .دور الصندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي، مجلة العلزم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 2، 2020.

ضو، عادل محمد عطية: اثر الانفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الاجمالي، مجلة البيان العلمية، جامعة سرت بنغازي، عدد 18، 2024.

عبدالله، عبد الرزاق حمزة .دور المؤسسات المالية العالمية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 102، 2025.

عداي، نور شدهان .تحليل مسارات الدين العام للمدة(2014 - 2010) ، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2016.

كزار، فاضل كريعة: صندوق النقد الدولي واثره على الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر، العدد 69، 2021.

هاشم، حنان عبد الخضر .المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي المعاصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، مجلد 6، العدد 1، 2005.

هاشم، عادل .العلاقة بين سياسات صندوق النقد الدولي وأداء الاقتصاد العراقي، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 24(2)، 2018.

ثانياً: الانجليزية:

Babb, S. & Kentikelenis, A. (2021). 'Markets Everywhere: The Washington Consensus and the Sociology of Global Institutional Change', Annual Review of Sociology, 47.

Bekheet, H. (2021). Role Of Good Governance In Nation-Building: A Case Of Iraq. Akkad Journal of Contemporary Management Studies, 1(3).

Bird, G., Qayum, F. & Rowlands, D. (2021). The effects of IMF programs on poverty, income inequality and social expenditure in low income countries: an empirical analysis. Journal of Economic Policy Reform, 24(2).

Brookings Institution. (2011). Should the IMF Do Surveillance?. Brookings.

Clarke, T. (2022). The International Monetary Fund (IMF), Policy Conditionality and Human Rights, 2001–2021. Journal of International Relations and Development, 25(4).

Farnsworth, K. & Irving, Z. (2018). 'Deciphering the International Monetary Fund's (IMF's) position on austerity: Incapacity, incoherence and instrumentality', Global Social Policy, 18(2).

Fratianni, M., & Pattison, J. (1982). THE ECONOMICS OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS, Kyklos, 195. ISSN 0023-5962.

Ghaffary Fard, M., Akbari, M. I., & Ali Raza, M. (2022). Economic Effects of Receiving IMF Loans in D8-Group Countries (Panel Data Approach). Journal of World Sociopolitical Studies, 6(3).

Graham Bird, Faryal Qayum, and Dane Rowlands (2019). The effects of IMF programs on poverty, income inequality.

IMF. (2012). Enhancing Financial Sector Surveillance in Low-Income Countries: Case Studies. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF. (2023). Annual Report 2023: Capacity Development. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

IMF. (2024). Annual Report 2024. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

IMF. (2024a). Technical Assistance Report – Mauritania: Scoping Mission on Public Debt Projections. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

IMF. (2024b). High-Level Summary: Scoping Mission Report – Mauritania. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

IMF. (2024). Iraq: 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq. IMF Country Report No. 2024/274. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

IMF Independent Evaluation Office (IEO). (2022). Growth and Adjustment in IMF-Supported Programs. Washington, D.C.: IMF.

International Monetary Fund. (2024). Iraq: 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq. IMF Country Report No.

Joseph E. Stiglitz. (2002). Globalization and Its Discontents. New York: W. W. Norton & Company.

Kentikelenis, A. & Babb, S. (2019). 'The Making of Neoliberal Globalization: Norm Substitution and the IMF', International Studies Quarterly, 63(4).

Kentikelenis, A., Stubbs, T. & King, L. (2019). 'The IMF and the Politics of Austerity in Developing Countries', Social Science & Medicine, 222.

Keliwaal, F. & Stanikzai, M. (2023). Fostering Sustainable Economic Growth: The Role of World Bank and IMF Programs in Developing Countries. Development Policy Review, 41(4).

Lombardi, D. & Woods, N. (2008). The Politics of Influence: An Analysis of IMF Surveillance. Brookings Institution.

Mossallem, M. (2015). The IMF in the Arab World: Lessons Unlearnt. London: Bretton Woods Project.

Shireen Alazzawi & Vladimir Hlasny. (2020). The Distributional Impact of a Large-Scale Devaluation: The Case of Egypt in 2020.

Sheikh, A. Q., Pasha, M. I., & Siddiqui, M. S. (2021). Role of IMF Over the Governance Structure and Economic Development of Pakistan. Journal of Development and Social Sciences, 2(IV).

Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton.

Woods, N. (2022). 'International Political Economy of Institutions: IMF Capacity Development in Developing Countries', Oxford Review of Economic Policy, 38(2).

World Bank. (2023). World Development Indicators: Iraq. Washington, DC: World Bank. Available at: https://data.worldbank.org/country/iraq [Accessed 20 Sept. 2025].